



التقرير العالمي للمراجعة المستقلة لحماية الطفل

المحتوى

1.	قائمة الاختصارات.....	3
2.	الملخص التنفيذي.....	4
3.	المقدمة.....	6
4.	فريق المراجعة.....	7
5.	أهداف المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR.....	7
6.	المنهجية.....	7
7.	النتائج والتوصيات.....	10
	التقدم المُحرز بخصوص حماية الطفل في قرى الاطفال SOS.....	11
	تدابير حماية الطفل داخل قرى الأطفال الدولية.....	13
	حماية الطفل والقيادة والثقافة التنظيمية.....	16
	الإشراف والاجراءات الحكومية المتبعة والمساءلة على الحماية.....	19
	جودة الرعاية ودور مقدمي الرعاية الأساسيين.....	22
	الدعم والحماية للضحايا والناجين والمبلغين عن الحوادث.....	24
8.	الاستنتاج.....	26
9.	ملخص التوصيات.....	27

1. قائمة الاختصارات

قرى الاطفال SOS	SOS CV
قرى الأطفال الدولية SOS	SOS CVI
هيئة كبار الأمناء	GSC
المراجعة المستقلة لحماية الطفل	ICSR
المكتب الدولي	IO
المكتب الدولي الإقليمي	IOR
منظمة الحفاظ على سلامة الأطفال	KCS
الجمعية العضو	MA
الجمعية الوطنية	NA
المكتب الوطني	NO
جمعية التعزيز والدعم	PSA
حظر/ منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش	PSEAH

2. الملخص التنفيذي

لقد تم إجراء المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) بتكليف من المجلس الأعلى الدولي لقرى الأطفال (SOS CV) لأجل إيجاد الطرق المناسبة لمعالجة الموضوع المعقد المتعلق بالإساءة التاريخية الحاصلة. وكجزء من المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR)، تمت مراجعة الحالات التاريخية للإساءة التي جرت في قرى الأطفال SOS في أربعة بلدان من أقاليم مختلفة حول العالم على مدى أربع سنوات. ويحدد هذا التقرير العالمي النتائج والتوصيات الموحدة من المراجعات القطرية الأربعة بهدف المساهمة في تحسين الممارسات الخاصة بالحماية.

إنه لمن المهم ملاحظة أن هذا التقرير يقدم فقط الدروس المستفادة من مراجعات حالات البلدان الأربعة حيثما وقعت الإخفاقات التاريخية للحماية ولا يمكن اعتباره مراجعة للمنظمة ككل سواء في الماضي أو كتحقيق للوضع الحالي، ويدرك فريق المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) مبادرات حماية الطفل الممتازة والتي غالبًا ما تكون مبادرات رائدة عبر المنظمة؛ ومع ذلك، فهي ليست محور هذا التقرير.

وبكونها تقدم خدمة الرعاية البديلة، فإن قرى الأطفال (SOS CV) تحمل ملف بالغ الخطورة بخصوص حماية الطفل بشكل خاص. وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية للمراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) في أنه خلال النطاق الزمني المنظور من خلال المراجعة، فإن قرى الأطفال (SOS CV) لم تأخذ في الاعتبار مخاطر حماية الطفل بالشكل الكافي، ولم تحاول التقليل من خطورتها مما أدى إلى تعرض الأطفال للإساءة، إن الثغرات الكبيرة الواقعة في ملفات القضايا المتاحة تعني وجود العديد من الأسئلة حول الانتهاكات والتي لا تزال بلا إجابة، بما في ذلك العدد الإجمالي للضحايا والناجين ونوع الانتهاكات التي تعرضوا لها، أو الصورة الكاملة لكيفية استجابة قرى الأطفال في كل حالة.

بالإضافة إلى سوء معاملة الطفل، فقد تم تزويد المراجعة بالدليل الذي يثبت إساءة المعاملة الجسيمة للمبلغين عن المخالفات ومقدمي الرعاية الأساسيين في قرى الأطفال الذين أبلغوا عن سوء المعاملة.

ولقد وجدت المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) دليلاً جوهرياً على فشل ممارسات الحماية في جميع مراجعات الحالة في تلك الدول، بالإضافة إلى التهمز، والتمييز، وإساءة استخدام السلطة، والمخاوف المتعلقة بالمحسوبيات التي تم التبليغ عنها داخل قرى الأطفال (SOS) وصولاً إلى أعلى المستويات، فمثل هذه الثقافة تعمل على التمكين من إساءة استخدام السلطة وتمنع بقوة الإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالحماية، وما هو واضح تمامًا من الأدلة أنه كانت هناك إخفاقات تنظيمية جسيمة ومطلوبة، وفي كثير من الحالات لم يكن هناك دليل على أن الجناة قد ارتكبوا أي فعل سوى أنهم قد أفلتوا من العقوبة الوظيفية.

يبدو أن العديد من الحوادث التي تمت مراجعتها قد جرت قبل إطلاق سياسة حماية الطفل لقرى الأطفال (SOS) في عام 2008 أو مدونة قواعد السلوك في عام 2011. ووجدت هذه المراجعة أنه منذ ذلك الحين وخاصة منذ عام 2012، عندما تم بدء تطبيق الإجراءات العملية لحماية الطفل، تم إحراز تقدم كبير على صعيد حماية الطفل عبر الاتحاد، بقيادة أشخاص ماهرين ومتأثرين ومتخصصين بحماية الطفل في كثير من الأحيان وفي ظروف صعبة، بما في ذلك: المزيد من الجهود الوقائية الموجهة، وزيادة قدرة المحققين الداخليين لحماية الطفل، وتحسين إجراءات الإبلاغ والاستجابة عبر الاتحاد.

تتمثل إحدى نقاط القوة الملحوظة في قرى الأطفال (SOS CV) في استعدادها للتعلم من أخطاء الماضي وتكييف السياسات والإجراءات والممارسات وفقاً لذلك، مع العديد من هذه المبادرات الجديدة التي تم تطويرها بناءً على التعلم من الحالات التي

عملت المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) على النظر بشأنها . ويقدم هذا التقرير توصيات حول كيفية قيام قرى الأطفال (SOS) بالبناء على هذا التقدم لمواصلة تعزيز حماية الأطفال والشباب في جميع أنحاء المنظمة ، وزيادة التقليل من مخاطر فشل الحماية التي تمت مراجعتها في البلدان التي تركز عليها المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) أينما تتكرر حوادث فشل الحماية.

تم تحديد المجالات الرئيسية للتحسين في المجالات الآتية:

1. تدابير حماية الطفل في منظمة قرى الأطفال الدولية (SOS).
 2. القيادة والثقافة التنظيمية.
 3. الإشراف ، والعلاقات مع الإدارات والجهات الحكومية ، والمساءلة.
 4. جودة الرعاية ودور مقدمي الرعاية الأساسيين.
- العدالة ودعم الضحايا ، والناجين ، والمبلغين عن المخالفات والحوادث.

3. المقدمة

تم تكليف المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) من قبل المجلس الأعلى الدولي لقرى الأطفال (SOS) لإيجاد الطرق المناسبة لمعالجة الموضوع المعقد للإساءة التاريخية ، ويتضمن ذلك طرقاً لدعم الضحايا الذين يمثلون للشفاء ، ولضمان التعلم التنظيمي بهدف تحسين البرامج. وكجزء من المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) فقد تمت مراجعة الحالات التاريخية للإساءة التي وقعت في قرى الأطفال (SOS) وفيما حولها في أربعة بلدان من أقاليم مختلفة حول العالم (أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية) حيث تمت مراجعة تلك الحالات على مدى أربع سنوات.

يحدد هذا التقرير العالمي النتائج الموحدة والتوصيات من مراجعات الحالات القطرية الأربعة ، والتي قد تكون ذات صلة بالجمهور العالمي ، بهدف المساهمة في تحسين ممارسات الحماية داخل قرى الأطفال (SOS) وقطاع الرعاية البديلة على نطاق أوسع.

لقد سعت هذه المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) إلى فهم الممارسات المعاصرة من وجهة نظر الأفراد والمنظمات المعنية في ذلك الوقت ، ولم يكن ذلك تحقيقاً في المخاوف المتعلقة بالإساءة التاريخية للأطفال بل كان بدلاً من ذلك عبارة عن مراجعة تم إعدادها بهدف الوصول إلى الفهم الأفضل لكل ما ساهم في إساءة معاملة الأطفال المزعومة في حالات مختارة ، وكيفية استجابة المنظمة ، وما هي الدروس التي يمكن تعلمها من مثل هذه الأحداث للارتقاء بمستوى أفضل للمنظمة. لذلك ، لا ينبغي أن تؤخذ محتويات هذا التقرير على أنها إشارة ضمنية أو دليل على تصرفات أي فرد أو على وقائع أي حدث أو ظرف معين، فالهدف هو الاستمرار في تقليل المخاطر الحالية لبرامج قرى الأطفال (SOS) وتحسين العمل الحالي لحماية الطفل في المستقبل.

من المهم أن نلاحظ أن المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) تقدم فقط الدروس المستفادة من مراجعات حالات البلدان الأربعة حيثما وردت إخفاقات تاريخية في ممارسات الحماية ولا يمكن اعتبارها مراجعة للمنظمة ككل سواءً في الماضي أو كتنقيح للوضع الحالي ، ويدرك فريق المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) مبادرات حماية الطفل الممتازة والتي غالباً ما تكون مبادرات رائدة عبر المنظمة والتي يقودها أشخاص متفانون ومتخصصون من ذوي الخبرة في رعاية الأطفال والشباب ويعملون في سياقات صعبة في كثير من الأحيان مع الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات المعقدة في ظروف شديدة الهشاشة والضعف، ولكنهم لا يشكلون محور هذا التقرير.

يشير هذا التقرير إلى التقدم العالمي المُحرز في حماية الطفل عبر قرى الأطفال (SOS) ، ولقد تم معرفة الكثير مما ورد في هذا التقرير من خلال التعلم من تلك الحالات ، من أجل إظهار الكيفية الفعلية لمعالجة بعض الثغرات المحددة في الحماية ، وكذلك لتقديم التوصيات المناسبة إلى يومنا هذا.

السرية

احترام السرية والخصوصية هو مبدأ أساسي لحماية الطفل ، حيث يجب عدم مشاركة المعلومات إلا على أساس "الحاجة إلى المعرفة" (بهدف: 1) حماية الضحايا والناجين ، وكذلك موضوعات الشكاوى ، والشهود ، والمحققين ، وغيرهم من الأفراد من مخاطر الأذى و (2) منع تعرض التحقيقات المحتملة للخطر . ولهذا السبب ، فإن تفاصيل كل حالة بما في ذلك المواقع المحددة مجهولة المصدر في هذا التقرير.

ملاحظة حول المصطلحات

عندما يشير هذا التقرير إلى قرى الأطفال SOS أو (SOS CV) فإنه يشير إلى المنظمة بشكل عام ، وعندما يشير إلى قرى الأطفال الدولية SOS أو (SOS CVI) فإنه قد يشير إلى هيئة كبار الامناء (GSC) ، أو الهيئات الإدارية لقرى الأطفال الدولية (SOS CVI) ألا وهي المجلس الأعلى الدولي والجمعية العامة.

مالم يتم التحديد بشكل أكبر، فعندما يشير التقرير إلى هيئة كبار الامناء (GSC) فإنه يشير إلى المكتب الدولي (IO) والمكاتب الدولية الإقليمية (IORS).

عندما يشير التقرير إلى الجمعية العضو لاتحاد قرى الأطفال SOS فإنه يصف الجمعية العضو أو العمليات الجارية في الدولة (إذا كانت العمليات المذكورة تدار من قبل هيئة كبار الامناء GSC وليس من قبل الجمعية المستقلة).

4. فريق المراجعة

لقد تم تنفيذ المراجعة المستقلة لحماية الطفل من قبل منظمة الحفاظ على سلامة الأطفال (KCS)، والتي تعتبر منظمة مستقلة غير ربحية، وتحدد منظمة الحفاظ على سلامة الأطفال (KCS) معايير حماية الطفل المعترف بها دوليًا والتي تضمن أن جميع المنظمات التي تعمل بشكل مباشر من أجل الأطفال ومع الأطفال لديها تدابير حماية شاملة ومطبقة، وتعني استقلالية منظمة الحفاظ على سلامة الأطفال (KCS) أن معاييرها وأرائها لا تتأثر بأي منظمة أو حكومة أخرى، كما وتكمن المهمة الأساسية لمنظمة الحفاظ على سلامة الأطفال (KCS) بالتأكد من سلامة الأطفال من الأذى في كل مكان حول العالم.

5. أهداف المراجعة المستقلة لحماية الطفل

أهداف المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) هي :

1. توفير نظرة ثاقبة نحو الممارسات السابقة والحالية لقرى الأطفال الدولية والاتحاد الخاص بها والمكون من الجمعيات الأعضاء من خلال النظر في أربع حالات تاريخية لحماية الطفل.
2. تحديد وتعزيز الدروس المستفادة من ممارسات حماية الطفل التاريخية والحالية، لتنفيذ ممارسات حماية الطفل بكفاءة في جميع أنحاء اتحاد قرى الأطفال الدولية.
3. دعم الجمعيات الأعضاء لتعزيز قدرتها على الاستجابة لادعاءات الإساءة التاريخية، وحماية الأطفال بشكل فعال في الرعاية المقدمة لديهم حالياً.

6. المنهجية

لقد كان سؤال بحث الممارسة المركزي هو: "ما الذي يمكن أن نتعلمه قرى الأطفال SOS من أربع حالات تاريخية لحماية الطفل من أجل منع إساءة معاملة الأطفال والشباب في برامج الرعاية المقدمة لديها وكذلك من أجل الإبلاغ عن هذه الإساءات والاستجابة لها بالشكل الأفضل؟"

أربعة أسئلة فرعية بحثية أبلغت نتائج المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR، وهي كالآتي:

1. ما هي الإساءات التي تعرض لها الأطفال والشباب، وكيف تم الإبلاغ عنها، وكيف تمت الاستجابة لها، وهل أدى ذلك إلى إحداث أي تغيير؟
2. كيف أدت البيئة التي يعيش فيها الأطفال والشباب إلى تعريضهم لخطر أكبر من حيث سوء المعاملة؟
3. ما هي العوامل المؤثرة على ما إذا كان الأطفال والشباب وموظفو قرى الأطفال SOS وغيرهم من الأشخاص قد أبلغوا عن حوادث سوء المعاملة في الحالة الخاصة بالدولة وكيف قاموا بالإبلاغ عنها؟

4. ما هي العوامل التي أثرت على طريقة إستجابة قرى الأطفال (SOS) لحوادث الإساءة ؟ هل بشكل مباشر أم بشكل هيكلي أكثر؟

لقد تم استخدام ست فئات إبلاغ مميزة هي :

1. البيئة المادية للأطفال والشباب - ما يقارب العنف الممارس على أسر قرى الأطفال SOS ، والموقع المادي لعائلات قرى الأطفال SOS فيما يتعلق بالمجتمع.
2. البيئة الاجتماعية والثقافية للأطفال والشباب - استقلالية أمهات قرى الأطفال SOS في اتخاذ القرارات العائلية لقرى الأطفال SOS ، ومشاركة الأطفال في عائلات قرى الأطفال SOS ، ودور الأطفال والنساء في المجتمع ، وكذلك المحرمات الثقافية / المجتمعية للعنف ضد الأطفال.
3. البيئة التشريعية والسياسية للدولة - تغيير التشريعات ذات الصلة خلال فترة المراجعة ، وسيادة القانون.
4. السياسات والممارسات (الرسمية وغير الرسمية) للجمعيات الأعضاء- ذات الصلة بالسياسات والممارسات المتعلقة بالجمعيات الأعضاء والبرامج لمعالجة مخاطر حماية الطفل الحالية.
5. المسؤوليات المتعلقة بحماية الطفل في الجمعيات الأعضاء - الإشراف على البرامج من قبل المجلس الوطني لتوافر فرص التدريب ذات الصلة ، والأشخاص الموثوق بهم والذين يمكن للأطفال أن يلجؤوا إليهم ، و
6. المسؤوليات المتعلقة بحماية الطفل في هيئة كبار الامناء ومع الأطراف المعنية الأخرى للاتحاد - الإشراف على البرامج والعمليات من قبل هيئة كبار الامناء ، والتنسيق ما بين هيئة كبار الامناء والجمعية العضو.

تم استخدام نهج متعدد الأساليب بدءًا من مراجعة توثيق حالات الإساءة التاريخية ، متبوعًا بإجازات المخبرين أو المبلغين الرئيسيين عن الإساءة.

المراجعة المكتبية

قام فريق المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR بالتحقيق في الوثائق المتعلقة بكل حالة باستخدام إطار البحث ، ومصفوفة الأسئلة الفرعية للبحث ، وكذلك باستخدام ستة فئات للتأكد من أن النتائج كانت قابلة للمقارنة والقياس من خلال أربع مراجعات.

تضمنت الوثائق :

- الوثائق المتعلقة بعدد الحوادث المحددة الخاصة بحماية الطفل والتي جرت في قرى الأطفال SOS.
- الوثائق المتعلقة بالاستجابة التنظيمية على مختلف المستويات التنظيمية ، وكذلك التدخلات الحكومية لهذه الحوادث المحددة الخاصة بحماية الطفل ، فضلا عن القضايا الأخرى.
- مراجعة القوانين والممارسات الخاصة بحماية الطفل في كل دولة.

أبلغ الاستعراض المكتبي عن النهج والاتجاه الأكثر اتساعاً للبحث ، وحدد القضايا والمجالات الرئيسية لمزيد من الدراسة ، وشكل الأساس لاشتقاق قائمة أصحاب المصلحة والمبلغين عن الحوادث ذوي الصلة ، ولقد تم الالتزام ببروتوكولات السرية وتخزين البيانات ومشاركة المستندات طوال مدة العملية.

البحث مع الأطراف المعنية الرئيسية

صاغ فريق المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR مجموعة من أسئلة الاستقصاء ، وكذلك دليل مقابلة محدد يحتوي في الغالب على أسئلة مفتوحة لكل مقابلة (شبه منظمة) كما واستخدموها أيضًا في المقابلات غير المنظمة حيث يبدأ المحاور بطرح الصورة العامة للموضوعات التي سيتم مناقشتها وابتكار الأسئلة للاستمرار بالتفاعل ، واستخدم المحاورون أسئلة استجوابية لتمكين المشاركين من تقديم المزيد من التفاصيل حول تعليقاتهم.

تم اختيار المستجيبين بسهولة من جميع مستويات ووظائف المنظمة للسماح لفريق المراجعة المستقلة لحماية الطفل (ICSR) بجمع المعلومات بشكل سريع من أولئك المعروفين بأن لديهم قصصًا تتعلق بحوادث سوء المعاملة المزعومة ، أو الذين ربما شاهدوا تلك الحوادث أو الحالات ، أو تم إخبارهم عن الحالات، دون الحاجة إلى التطرق إلى التعقيدات المترتبة عن استخدام

العينات العشوائية. ولقد تم تحليل المعلومات باستخدام طريقة تحليل المحتوى لتحديد الاتجاهات والأنماط والعلاقات الخاصة بالمواضيع الناشئة عن حالات حماية الطفل التاريخية ، حيث تم تقديم ذلك في تقرير أولي.

تم جمع التعليقات على التقارير الأولية كتابيًا وكذلك في ورشة عمل تعليمية وجهًا لوجه في دولتين اثنتين ، بالنسبة للدولتين الاثنتين الأخرتين ، لم يكن البحث داخل الدولة ممكنًا بسبب جائحة Covid-19 ، لذلك تم استخدام منهجية موائمة ، وتم تطوير استقصاء شامل عبر الإنترنت لمجموعة واسعة من الأطراف المعنية متبوعًا بمقابلات افتراضية فردية وحيثما كان ذلك مناسبًا ، و مقابلات جماعية مركزة ذات طبيعة شبه منظمة أو غير منظمة.

تم دمج النتائج والتوصيات الرئيسية ذات الصلة بالجمهور العالمي من جميع حالات البلدان ، جنبًا إلى جنب مع المعلومات التكميلية الإضافية من الأطراف المعنية الرئيسية لتقديم التقرير العالمي للمراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR.

7. النتائج والتوصيات

يعمل المتخصصون في رعاية الأطفال والشباب في قرى الأطفال SOS مع ما يقارب من 65,600 طفل وشاب في برامج الرعاية البديلة ، ومع 1112,600 طفل وشاب وبالغ في البرامج الأخرى في 126 دولة وإقليم حول العالم. وبينما يتعرض الأطفال للانتهاكات وسوء المعاملة في جميع الأوطر والسياقات بما في ذلك الأسر البيولوجية ، ويكون المنظمة تقدم خدمة الرعاية البديلة غالباً للأطفال الذين يعانون من ظروف هشة وصعبة للغاية ، تحمل المنظمة ملفاً خطيراً جداً لحماية الطفل. تتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي خلصت إليها المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR في أنه خلال النطاق الزمني المنظور من قبل المراجعة ، لم تنتظر قرى الأطفال SOS بشكل كافٍ في مخاطر حماية الطفل ولم تعمل على التقليل منها ، مما عرّض الأطفال للإساءة وانتهاكات حقوق الطفل في القضايا التي تركز عليها المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR.

وعلى وجه التحديد والخصوص ، لقد وجدت المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR دلائل على إساءة معاملة الأطفال في الرعاية التي تقدمها قرى الأطفال SOS في أربع حالات فُطرية تمت مراجعتها. كانت الانتهاكات تتضمن جميع أنواع الإساءة الجسدية ، والجنسية ، والعاطفية (أدت إلى وجود حالات لفتيات أصبحن حبالى) ، والاستغلال الجنسي ، والاستخراج ، والإهمال (التأخير وعدم الإبلاغ عن الأطفال المفقودين) ، إساءة الطفل للطفل ، وغيرها من الخروقات المتعلقة بحقوق الأطفال كعدم توفير التعليم أو المعايير المناسبة للرعاية ، وعدم توفير البيئة الآمنة التي تتوفر فيها كميات كافية من المياه وشبكات الصرف الصحي ، بالإضافة إلى إستبعاد مقدمي الرعاية عن مواصلة عملهم ، وإلغاء الرعاية المقدمة للفتيات الحوامل ، وإخراج الشباب من البيوت وطردهم خاليي الوفاض أي دون أن يتوفر لديهم ما يسد احتياجاتهم ويدعمهم وهم في الخارج حيث غالباً ما يشكل ذلك نوعاً من أنواع العقاب للانتقام والتأربسبب التبليغ عن سوء المعاملة.

إن الثغرات الكبيرة في ملفات الحالة المتاحة تعني أن عدداً هائلاً من الأسئلة المتعلقة بالإساءة أو سوء المعاملة لم يتم الإجابة عليها ، وهذا يتضمن عدد الضحايا والناجين وأوضاعهم ، ونوع الإساءة التي تعرضوا لها ، أو الصورة الكاملة لكيفية استجابة المنظمة في كل حالة ، وعندما تم الإبلاغ عن سوء المعاملة في العديد من الحالات كان هناك القليل جداً من الإشارة إلى اتباع النهج الذي يركز على الضحايا / الناجين ، أو إذا كان الأطفال قد تلقوا الدعم المناسب أو المساواة المناسبة من المنظمة .

إن التوصية ذات الأولوية لهذه المراجعة هي:

7.1 ينبغي على قرى الأطفال الدولية إعطاء الأولوية الأولى لصالح الضحايا والناجين من التصرفات المسيئة بما في ذلك الإساءة التاريخية ، وضمان تقديم الدعم بجودة عالية ومناسبة وتقديم العلاج للجميع بلا أي استثناء.

لقد عانى الأطفال من مخاطر التعرض لعمليات الانتقام والتأربسبب التبليغ عن سوء المعاملة ، وكذلك من مخاطر فقدانهم لبيوتهم وعائلاتهم في قرى الأطفال SOS بسبب الإبلاغ عن الانتهاكات والممارسات المسيئة . ويتعرض الأطفال والشباب على وجه الخصوص للمخاطر في الدول التي توصف فيها أنظمة حماية الطفل وحماية المجتمع بالضعيفة في حالات النزاع والأزمات ، وإذا لم تتوفر لديهم مصادر أخرى للدعم.

وكذلك الإساءة للطفل حيث تم تزويد المراجعة بأدلة الإساءة الخطيرة بحق المبلغين عن الانتهاكات والحوادث ، ومقدمي الرعاية الأساسيين في قرى الأطفال SOS الذين بلغوا عن الانتهاكات وحوادث الإساءة ، وفقد العديد منهم منازلهم وعائلاتهم في قرى الأطفال SOS وكذلك سبل العيش لديهم في تلك القرى بسبب محاولاتهم لحماية الأطفال من التعرض للأذى ، ويبدو أنه قد تم تمكين ذلك بفعل الثقافة التنظيمية البطرياركية "الأبوية" والهرمية التي تهاونت مع تجاهل حقوق الطفل ، وإلقاء اللوم على الضحايا ، والتهم ، والمحسوبية ، وعمليات التستر ، وعمليات التواطؤ والتآمر على جميع المستويات والأصعدة في المنظمة. ووصف المبلغون لمراجعات الحالة الفُطرية إخفاً خطيراً في الرقابة والعلاقات مع الإدارات والجهات الحكومية بشأن الحماية داخل نظام "الإقطاعيات والمشيكات" غير الخاضعة للمساءلة بقيادة أفراد من ذوي السلطة ، الذين تجرأ القليلون على تقديم الشكاوى ضدهم.

وجدت المراجعة أن هذه العوامل ، جنباً إلى جنب مع عدم كفاية آلية الإبلاغ والاستجابة ، أثرت بشكل كبير على الطريقة التي أبلغ بها الشهود من الأطفال والبالغين عن الإساءة ، وكذلك الطرق التي استجابت بها قرى الأطفال SOS للإساءة . وما هو

واضح تمامًا من الأدلة ، هو أنه كانت هناك أخطاء تنظيمية خطيرة ومطولة ، وفي كثير من الحوادث لم يكن هناك دليل على أن الجناة قد ارتكبوا أي فعل إلا أنهم أفلتوا من العقوبة الوظيفية.

تعتبر كل من العدالة والمساءلة من الجوانب الحاسمة لحقوق الإنسان وحقوق الطفل ، وإن الاعتراف بوقوع حالات الإساءة وقبول تلك الحقيقة وكذلك القبول بحقيقة أن الجهود الإصلاحية هي أمرٌ مهمٌ ومطلوبٌ لتمكين الشباب الذين تعرضوا لتاريخ من الإساءة لتحقيق الاحتواء العاطفي وهو أمر بالغ الأهمية.

التوصيات ذات الأولوية لهذه المراجعة هي:

7.2 في حال وجود دليل على ارتكاب المخالفات ، ينبغي على قرى الأطفال SOS إجراء تحقيق شامل وشفاف ومستقل دون خوف أو محاباة وعلى وجه السرعة.

7.3 يجب أن يكون هناك نهج من عدم التهاون والتسامح مطلقاً مع الإساءة والانتهاكات بالإضافة إلى العقوبات السريعة والمتناسبة مع الجرم المرتكب من الجناة ، كلما ارتكب ذلك الانتهاك أو الإساءة.

7.4 ضمان نزاهة التحقيقات ، دون إشراك أي شخص لديه تضارب في المصالح بخصوص الحادثة في عملية التحقيق أو في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساءلة . أما فيما يتعلق بعملية التحقيق فيجب إعطاء الأولوية للدليل على المخالفات التي ارتكبتها الأفراد الذين لا يزالون يعملون في قرى الأطفال SOS ، لا سيما إذا كان لديهم اتصال مباشر مع الأطفال أو إذا كانوا يشغلون المناصب ذات السلطة والنفوذ.

التقدم المُحرز بخصوص حماية الطفل في قرى الأطفال SOS

إن العديد من الحوادث التي تمت مراجعتها وليست جميعها تبدو بأنها جرت قبل إطلاق سياسة حماية الطفل في قرى الأطفال SOS عام 2008 ، وقبل إجراء التطورات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك في عام 2011. ولقد وجدت المراجعة أنه ومنذ ذلك الحين تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بحماية الطفل عبر الاتحاد ، مع العديد من مثل تلك المبادرات التي تم تطويرها وفقاً للاستفادة والتعلم من الحالات التي تم النظر فيها من قبل المراجعة المستقلة لحماية الطفل.

وتتمثل إحدى نقاط القوة الملحوظة في قرى الأطفال (SOS) في استعدادها للتعلم من أخطاء الماضي وتكييف السياسات والإجراءات وفقاً لذلك ، ولقد تمت قيادة عملية تطوير إطار العمل الخاص بحماية الطفل من قبل متخصصون هم غاية في الإلتزام والمهارة والمثابرة في فريق العناية وحماية الطفل ، وعبر الاتحاد ، كما وشكلت المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR جزءاً من هذا التطوير.

في عام 2010 ، تم تطوير وإصدار الوثائق الإرشادية الأولى حول إدارة الحوادث والمخاوف المتعلقة بحماية الطفل ، وإجراءات الإبلاغ والاستجابة الخاصة بحماية الطفل في قرى الأطفال SOS والأدوات والموارد المرتبطة بها ، وشكلت الجمعيات الأعضاء فرق خاصة بحماية الطفل في جميع القارات ، كما وركزت على تدريب الموظفين الوطنيين المهمين الذين سيشرّفون على تنفيذ سياسة حماية الطفل. ولقد تم رفع مستوى الوعي وبناء القدرات بما في ذلك تطوير وتقوية الشبكات العالمية والإقليمية لحماية الطفل.

منذ عام 2013 ، يقوم فريق الرعاية وحماية الطفل بإبلاغ الرئيس التنفيذي للعمليات (COO) بانتظام حول الحوادث الخاصة بحماية الطفل حيث تتدخل هيئة كبار الامناء (GSC) لقرى الأطفال SOS ، وتشارك هيئة كبار الامناء GSC في حوادث حماية الطفل عندما تتطلب الجمعيات الأعضاء دعماً إضافياً لإدارة الحوادث ، وعندما ترغب هيئة كبار الامناء GSC بمراقبة الاستجابة للحالة ، مثل حالات الإساءة الجنسية ، وعندما يكون هناك تضارب محتمل في المصالح مما يتطلب إدارة الحوادث من خارج الجمعية العضو ، كما توجد خطوط إبلاغ مماثلة داخل المكاتب الإقليمية ، وتتم مشاركة هذه التقارير مع مجلس الإدارة وكذلك مع لجنة التدقيق لبرنامج المجلس الأعلى حيثما تشكل حماية الطفل بنداً قياسيًّا في جدول الأعمال.

في مارس 2015 ، وافق مجلس الإدارة على وثيقة دعم سياسة "العمل معًا لحماية الأطفال ، وأدوار ومسؤوليات هيئة كبار الامناء GSC في الإبلاغ عن حماية الطفل والاستجابة لها " والتي تحدد أدوار ومسؤوليات الوظائف الملموسة في هيئة كبار الامناء GSC فيما يخص عملية الإبلاغ والاستجابة ، في آذار (مارس) 2016 ، وافق مجلس الإدارة على وثيقة دعم سياسة جديدة "سلامة الطفل هي مهمة الجميع ، و إجراءات الإبلاغ والاستجابة لحماية الطفل في الجمعيات الأعضاء " ، وفي مارس 2016 ، وافق مجلس الإدارة على وثيقة دعم سياسة جديدة " التحقيقات المتعلقة بحماية الطفل في قرى الأطفال SOS " ، وتم تقديم تقييمات مخاطر حماية الطفل كحد أدنى من المتطلبات عبر الاتحاد في نفس العام.

في عام 2017 ، حصلت قرى الأطفال SOS على شهادة¹ المستوى 1 من قبل منظمة الحفاظ على سلامة الأطفال KCS ، وتكون عملية اعتماد الشهادة عبارة عن عملية تدقيق خارجي لقياس مدى وجود إطار عمل لحماية الطفل.

تم تقديم مراجعات حماية الطفل كأداة لمراقبة الامتثال لسياسة حماية الطفل ووثائق دعم السياسات ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت الإجراءات ذات الصلة مطبقة ومُنفذة بشكل جيد ، ويتم إعداد تقرير سنوي لحماية الطفل بواسطة فريق رعاية وحماية الطفل لتقديمه لمجلس الإدارة وللجنة تدقيق البرامج ، ويستند هذا التقرير على نتائج المسح أو الاستقصاء السنوي لحماية الطفل وتحليل الإجراءات الخاصة بحماية الطفل والتطورات خلال العام ، ومنذ عام 2018 تم نشر التقارير السنوية لحماية الطفل خارجيًا.

تم إنشاء منصة حوادث حماية الطفل CSIP في عام 2019 لتقديم تحديثات سرية حول حوادث حماية الطفل حيث تشاركها هيئة كبار الامناء GSC في هذا العمل ، علاوة على ذلك ، أنشأت قرى الأطفال SOS مجموعة عالمية مكونة من 20 محققًا معتمدًا في حماية الطفل من جميع المناطق ، ويتلقى جميع المحققين تدريبات سنوية ومكثفة في بناء القدرات لضمان قدرتهم على قيادة التحقيقات المعقدة في سياقات غالبًا ما تتصف بالصعوبة ، حيث تكون السلطات غير قادرة أو غير راغبة في إجراء مثل هذه التحقيقات ، وبُذلت جهود مكثفة لتعزيز مبادرات الوقاية في جميع المناطق من خلال شبكات الرعاية النشطة في إفريقيا ، وآسيا ، والشرق الأوسط ، وأوروبا الشرقية والوسطى ورابطة الدول المستقلة الكومنويلث (CEE/CIS) ، وأمريكا اللاتينية ، والكاريبي. بما في ذلك التدريب على مواضيع أخرى مثل:

- السلوكيات الوقائية.
- تقديم الرعاية للصدمات المبلغ عنها.
- التربية الإيجابية والانضباط.
- ادراك حقوق الطفل والعمل على تحقيقها.
- التوجيه والإرشاد فيما يخص السلوكيات الإشكالية الجنسية والممارسات الجنسية المسيئة.
- مبادرة Star C لخلق فرص تدريب ذاتي للأطفال فيما يتعلق بحقوق الطفل من خلال الألعاب .

يوضح القسم التالي كيف يمكن لقرى الأطفال البناء على هذا التقدم لمواصلة تعزيز حماية الأطفال والشباب في جميع أنحاء المنظمة ، وزيادة التقليل من مخاطر فشل الحماية التي عملت المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR على مراجعتها بالتركيز على البلدان التي تتكرر فيها الحوادث.

تدابير حماية الطفل داخل قرى الأطفال الدولية

في الوقت الحالي ، تم تخصيص موارد غير كافية تماماً للإشراف على حماية الطفل (بناء القدرات ، ووضع التدابير اللازمة ، وتوفير إطار عمل يمكن فيه محاسبة الإدارة المباشرة على الوفاء بمسؤولياتهم المتعلقة بالحماية) الاستجابة للحوادث ، أو أعمال الوقاية ، لمنظمة تخدم بشكل مباشر 65,600 طفلاً وشاباً في برامج الرعاية البديلة ، وبالإضافة إلى 347.000 طفلاً ، وشاباً وبالغاً في البرامج التي تمنع الانفصال أو التفكك الأسري ، وما يقرب من 525.600 طفلاً وشاباً وبالغاً في برامج التعليم والصحة وغيرها ، وما يقرب من 240.000 طفل وشاب وبالغ في برامج الاستجابة للطوارئ.

ويتم تقديم بعض الأفكار من خلال مستويات التوظيف في هيئة كبار الامناء المسؤولة عن تنفيذ القرارات الاستراتيجية التي تتخذها هيئة كبار الامناء في قرى الأطفال SOS والمجلس الأعلى الدولي ، ومن خلال تطوير معايير جودة الاتحاد ومراقبتها . على سبيل المثال ، يوجد حالياً 11 تقنياً بدوام كامل مخصصاً لأجل حماية الطفل في كل من المكتب الدولي IO والمكاتب الدولية الإقليمية IORS ، ويتم تنفيذ عمليات التدقيق الداخلي لحماية الطفل من قبل موظفي حماية الطفل ، ويتم تحديد القدرة المحدودة على العمل بلغات مختلفة بكونها تشكل مصدر قلق خاص لفريق المكتب الدولي IO ، بالإضافة إلى القدرة على التدقيق والاستجابة للحالات الخطيرة التي يتم إحالتها .

يتم تخصيص المزيد من الموارد بشكل كبير لحماية الأموال. هناك 7.3 موظف مخصص بدوام كامل في المكتب الدولي IO والمكاتب الدولية الإقليمية IORS للتعامل مع قضايا الفساد بما في ذلك الإبلاغ عن الحوادث وإدارة الحوادث و 10 موظفين بدوام كامل للتدقيق الداخلي الذي يشمل عمليات التدقيق المالي والتدقيق متعدد الوظائف ، ويتم إجراء عمليات التدقيق المالي السنوية من قبل شركات خارجية.

تعتبر ممارسة حماية الطفل عملاً بارعاً وعاطفياً ويتطلب قرارات متأنية قائمة على الأدلة والاستعداد والشجاعة لقول الحقيقة أمام السلطات ، بالإضافة إلى تحديات التعامل مع حوادث إساءة المعاملة التي قد تكون مؤلمة جداً ، فقد واجه المتخصصون بحماية الطفل داخل قرى الأطفال بعض السلوكيات السلبية كالتنمر والترهيب ، وفي بعض الحالات ، كانت أعباء عمل الموظفين عالية بشكل لا يمكن تحمله ، وتم إعاقة عملهم وتجاهل نصائحهم. إذا بقي هذا الأمر دون معالجة ، فهناك خطر كبير من تعرض هؤلاء الأفراد لصدمة غير مباشرة ، وإلى الإرهاق أو الاحتراق الوظيفي ، خاصة وأن الإشراف المهني ذو الصلة و / أو الدعم النفسي لا يتم تقديمهما بشكل منهجي لموظفي الحماية.

التوصيات

7.5 تخصيص الموارد الكافية للسياق المحدد لحماية الطفل، وكذلك للحساسية الثقافية لتلك الحماية أيضاً عبر الاتحاد ، في هيئة كبار الامناء GSC (لكل من المكتب الدولي IO و المكاتب الدولية الإقليمية IORS). ويجب أن يتم تعيين تلك الموارد على أساس الاحتياجات المحددة في تقييم شامل للمخاطر. كحد أدنى ، يجب على قرى الأطفال إعطاء الأولوية المطلقة لحماية الأطفال على الأقل بقدر ما تعطي الأولوية لحماية الموارد المالية.

7.6 ضمان حصول جميع الموظفين في الجمعيات الأعضاء وهيئة كبار الامناء GSC المشاركين في إدارة الحوادث على تدريب إدارة بعض الحالات المحددة.

7.7 ضمان تقديم الإشراف المهني ذو الصلة و/أو الدعم النفسي لجميع موظفي الحماية في قرى الأطفال SOS.

ووجدت المراجعة أن الأفراد على جميع المستويات بما في ذلك أعلى المستويات في كثير من الحالات قد فشلوا في التعاون مع التحقيقات الخاصة بالحماية ، أو قوضوا ، أو جادلوا بالفعل ضد تلك التحقيقات بما في ذلك أداء ممارسات تشويه السمعة ، والتنمر ، وإساءة معاملة المبلغين عن المخالفات والمحققين وموظفي الحماية.

التوصية

7.8 تتطلب سياسة حماية الطفل في قرى الأطفال SOS ومدونة قواعد السلوك مراجعة عاجلة لتضمن أدوارًا ومسؤوليات محددة على جميع المستويات بالإضافة إلى تضمين حكم يفيد بأن أي فرد يتبين أنه فشل في الإبلاغ عن مخاوف تتعلق بالحماية ، أو فشل في التعاون بشكل كامل ، أو تسبب في عرقلة التحقيقات بأي شكل من الأشكال فإنه سيواجه العقوبات.

وتتمثل الثغرة الخطيرة بشكل خاص في أن الموظفين المشاركين في إدارة الحوادث لم يتلقوا جميعًا تدريبات محددة على إدارة الحالات ولا يوجد نظام ثابت لإدارة الحالات وحفظ السجلات عبر الجمعيات الأعضاء وهيئة كبار الامناء GSC ، وبدون الحفظ الواضح والشامل للسجلات يستحيل ضمان جودة الاستجابة للحوادث ، وقد لا تتم معالجة التقارير بشكل كافٍ ، كما ومن الممكن أن يُحرم الضحايا والناجون من الوصول إلى العدالة والدعم اللازم ، وقد لا يواجه الموظفون الذين يتسترون على التقارير أو يعيقون عملية الإبلاغ عن الانتهاكات وسوء المعاملة العقوبات المفروضة عليهم ، ويظل الجناة أحرارًا ولديهم مطلق الحرية في الاعتداء على المزيد من الأطفال.

والنتيجة الأخرى هي أن المنظمة لن تكون قادرة على مراجعة كيفية إدارة الحالات بشكل كافٍ لتحديد أوجه القصور وتحسين الممارسات ، في إحدى الحالات القطرية التي تقدمها المراجعة المستقلة لحماية الطفل، قدم الفريق طلبات متكررة لملفات الحالة لفترة تزيد عن عامين ونصف العام ، خلال هذا الوقت ، تم توفير أكثر من 3000 مستند و 30 ساعة من الملفات الصوتية بلغتين ، لم يتم تنظيم أي منها في ملفات الحالة وبعضها وصل فقط بعد مشاركة مسودة التقرير لتلقي التعليقات وردود الأفعال الواردة عليها . إن الحجم الهائل للأدلة وتعقيدها ، والافتقار إلى الاتساق في حفظ السجلات ، يعني أن المراجعة لم تكن قادرة على تحديد العدد الإجمالي للضحايا بشكل قاطع أو تطوير صورة واضحة لاستجابة المنظمة. ولوحظت ثغرات مماثلة في حفظ السجلات في مراجعات حالات البلدان الأخرى.

التوصية

7.9 يجب وضع نظام إدارة الحالات المفصلة من قبل هيئة كبار الامناء GSC وتنفيذه من قبل الجمعيات الأعضاء على وجه السرعة. يجب الاحتفاظ بسجلات مفصلة لكل حالة وباستجابة قرى الأطفال SOS CV لتلك الحالات بلا استثناء. يجب أن تضمن هيئة كبار الامناء GSC إجراء عمليات مراجعة وتدقيق منتظمة لضمان استيفاء المعايير.

إن الفشل في استشارة الأطفال بشكل منهجي بشأن تطوير وتقييم تدابير الحماية يعني أنها ستكون أقل فعالية. على سبيل المثال ، في إحدى حالات المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR ، لم يتم تقديم معلومات للأطفال حول الحق في الإبلاغ وحول آلية الإبلاغ الرئيسية ، وتم وضع صندوق الشكاوى في مكان بارز على مرأى من مكاتب الجناة المزعومين لضمان عدم تمكن الأطفال من الإبلاغ دون معرفة هوية الشاكي. وفقًا للمسح السنوي الخاص بحماية الطفل لعام 2019 ، فإن 49 جمعية عضو قد استوفت تمامًا شرط التشاور مع الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية الأساسيين والمجتمعات بشأن تطوير وتقييم تدابير الحماية ، كما واستوفت 57 جمعية عضو أخرى ذلك بشكل جزئي فقط .

التوصية

7.10 يجب أن تضمن الجمعيات الأعضاء المدعومة والمراقبة من قبل هيئة كبار الامناء GSC مشاركة المجتمعات والأطفال والضحايا / والناجين بشكل منهجي في إنشاء وتنفيذ ورصد تدابير الحماية وهياكل

المساءلة والبرامج الأوسع من أجل ضمان أن تكون محددة السياق ومناسبة لاحتياجات الأطفال ومتاحة للجميع .

إن حماية الطفل غير مذكورة في سياسة وإجراءات الموارد البشرية العالمية. لا توجد وثيقة شاملة تحدد بالتفصيل أدوار ومسؤوليات الحماية المحددة للموظفين على جميع المستويات ، ولا يتم تقييم مسؤوليات الحماية الفردية بشكل منهجي كجزء من عمليات التوظيف وإدارة الأداء والتقييم.

التوصيات

7.11 يجب مراجعة سياسة وإجراءات الموارد البشرية العالمية بشكل عاجل ومستقل لضمان إدراج الحماية المناسبة لتصبح إلزامية عبر الاتحاد ، ويجب أن يشمل ذلك إجراءات صارمة لمنع تضارب المصالح ، ويجب استبعاد أي فرد لديه تضارب في المصالح في التحقيقات الخاصة بالحماية من عملية اتخاذ القرارات بشأن تدابير المساءلة ، كما ويجب أن يشمل ذلك أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأعضاء وكذلك قرى الأطفال الدولية SOS CVI.

7.12 يجب أن تضمن هيئة كبار الامناء GSC والجمعيات الأعضاء تقييم المسؤوليات الفردية للحماية كجزء من عمليات التوظيف وإدارة الأداء والتقييم ، مع وجود موظفين مطلوبين لفهم وصياغة القيم التنظيمية والسلوك المناسب في جميع الأوقات

7.13 يجب أن يُطلب من جميع أعضاء الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة في قرى الأطفال الدولية SOS CVI والجمعيات الأعضاء إكمال نموذج تضارب المصالح عند التوظيف ومرة أخرى سنوياً. يجب أن يؤدي عدم القيام بذلك أو عدم الإعلان عن أي تضارب في المصالح إلى اتخاذ إجراءات تأديبية بما في ذلك العزل من الوظيفة ، ويجب وضع إجراءات محددة لإدارة تضارب المصالح بما يتماشى مع القوانين المحلية.

حماية الطفل والقيادة والثقافة التنظيمية

تعتبر الثقافة والقيادة التنظيميتان أمرًا حاسمًا بالنسبة للحماية الفعالة ، وقد وجدت هذه المراجعة أن غالبية الموظفين المشاركين في مراجعات الحالات القطرية قد تصرفوا بتفانٍ ورعاية واحترام ونزاهة ، وفي ظروف صعبة في كثير من الأحيان.

ومع ذلك ، وجدت المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR دليلاً جوهرياً على ممارسات التنمر وإساءة استخدام السلطة ومخاوف المحسوبيات المبلغ عنها داخل قرى الأطفال SOS CV وصولاً إلى أعلى المستويات ، ووصف المبلغون عن الحوادث ذلك التمييز واسع النطاق ضد النساء والفتيات ، وثقافة إلقاء اللوم على الضحية ، وبعض الحالات الأخرى بكونها "مواقف ونهج الاستعماري". على حد سواء أوقات وقوع الحوادث في مراجعات القضية أو في الوقت الحالي. إن مثل هذه الثقافة تمكن من سوء استخدام السلطة وتمنع بقوة الإبلاغ عن مخاوف الحماية.

على سبيل المثال ، في بلد ما ، وُصفت الثقافة التنظيمية على أنها "مملكة وأسرة" ، حيث عبر معظم من أجريت معهم المقابلات عن مشاعر قوية جداً من الخوف ، والقلق ، والصمت ، والخوف من فقدان الوظيفة عند التحدث علناً و من الشعور بالعجز ، وفي بلد آخر ، وصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بعض الموظفين بأنهم "لا يمكن المساس بهم" وذكروا ثقافة "التستر والتواطؤ". وفقاً لأحد الذين تمت مقابلتهم ، كان أحد كبار المدراء الإقليميين "الذي تم اختياره من قبل أحد المؤسسين ، أنه كان لا يمكن المساس به".

في مثال آخر ، يبدو أن أحد كبار المدراء الوطنيين قد استخدم سلطته بالشرطة والسلطات الوطنية لتهريب الأطفال والشباب والموظفين الذين سعوا إلى فضح الانتهاكات داخل المنظمة ، ولم تتركز السلطة في شخص واحد وحلفائه المقربين فحسب ، بل استخدم سلطاته الإدارية لتقديم المكافآت والعقوبات ، بما في ذلك ما يتعلق بأموال الرعاية والتسويات المالية والتوظيف والإسكان والتدريب أو الفرص التعليمية ، من بين أمور أخرى ، علاوة على ذلك سعى إلى ترسيخ سلطته من خلال ضمان طرد الموظفين "الذين تحدثوا علناً أو قاوموا ما يرتكبه من انتهاكات سوء المعاملة" من العمل ، أو طرد الشباب الذين فعلوا الشيء نفسه من السكن.

ليس لدى قرى الأطفال سياسة لمكافحة التنمر أو البلطجة ، ولا يوجد دليل على أن عمليات التوظيف والتقييم على جميع المستويات ، بما في ذلك القيادة العليا ، تعطي الأولوية لكفاءات الحماية ، بما في ذلك إظهار القيم والمواقف التي تدعم ثقافة الحماية والاحترام.

التوصيات

7.14 ينبغي للقيادة على جميع مستويات الاتحاد أن تعزز الثقافة التنظيمية للحماية من خلال تطوير مبادرات استباقية رفيعة المستوى ومزودة بالموارد الكافية لتغيير وتبديل الأعراف والقيم والمواقف أو السلوكيات التي تقوض ثقافة الحماية ، تلك التي تشمل عدم احترام حقوق المرأة ، وحقوق الأطفال ، أو حقوق المجموعات الأخرى التي تعيش ظروفًا صعبة وهشة وتعاني من أسوء ممارسات التمييز العرقي ، والتنمر أو الممارسات التعسفية ، واللغة التمييزية ، ويجب وضع مؤشرات محددة وقابلة للقياس من أجل التغيير ، وكذلك مراجعتها بشكل مستقل على فترات منتظمة ، ويجب أن تكون المعلومات حول تأثير مثل هذه المبادرات شفافة ويمكن الوصول إليها في جميع أرجاء الاتحاد ، وكذلك يجب أن يكون الرئيس والرئيس التنفيذي CEO مسؤولين شخصيًا عن قيادة هذه المبادرة.

7.15 كخطوة أولى ، ينبغي وضع سياسة وإجراءات قوية ضد التنمر والبلطجة ونشرها عبر الاتحاد على وجه السرعة وتحديث مدونة السلوك.

7.16 يجب أن يخضع جميع القادة للمساءلة رسميًا من خلال عملية التقييم لخلق ثقافة منفتحة وشفافة للحماية ، وكذلك لخلق نماذج شخصية للسلوكيات المناسبة والقيم التنظيمية في جميع الأوقات ، فضلاً عن ضمان قيام جميع الموظفين في المنظمة بالأمر ذاته.

7.17 عند تعيين القادة في الجمعيات الأعضاء ، وهينة كبار الامناء GSC والهيئات الحاكمة لقرى الأطفال الدولية SOS CV يجب إعطاء الأولوية لكفاءات الحماية بما في ذلك إظهار القيم والمواقف التي تدعم ثقافة الحماية والاحترام.

7.18 أن يتحمل القادة المسؤولية الشخصية لضمان إجراء تحقيق صارم وشفاف في كل حادثة من حوادث الحماية على حدة وكذلك في جميع حوادث الحماية ، بما في ذلك الحوادث التاريخية ، من قبل محققين مدربين تدريباً مناسباً.

إن التأكد من إدراك الأطفال لحقهم في الحماية ضد انتهاكات سوء المعاملة ، وفهم الموظفين لمسؤوليتهم عن حماية الأطفال يعتبر أمراً أساسياً. ومع ذلك ، لم يتم تطوير أي مبادرات على مستوى المنظمة لضمان فهم الأطفال والشباب لحقوقهم ولم يتم إجراء مسح أساسي عالمي شامل لفهم هذه المشكلة.

التوصيات

7.19 قم بإجراء مسح أساسي عالمي شامل لإدراك مدى فهم الأطفال في رعاية قرى الأطفال SOS CV لحقوقهم ، ومسؤولية قرى الأطفال SOS CV للحفاظ على سلامتهم من انتهاكات سوء المعاملة.

7.20 يجب إعطاء الأولوية لحقوق الأطفال والشباب لكي يكونوا في مأمن من سوء المعاملة عبر ثقافة وبرامج المنظمة، ويجب توعية الأطفال والشباب بحقوقهم في أن يكونوا في مأمن من التعرض لسوء المعاملة ، وبحقوقهم أيضاً في فهم معايير السلوك التي يجب أن يتوقعوها من الأفراد والمنظمات مع واجب العناية تجاههم ، وما الذي عليهم فعله في حالة حدوث أي إساءة. يجب على كل جمعية عضو تطوير وتنفيذ خطة عمل لمعالجة هذا الجانب الحرج لمنع إساءة المعاملة ، بما في ذلك تحديد الموارد والجدول الزمني والمسؤوليات.

وصف "معظم المجيبين على المراجعة" قرى الأطفال SOS CV بأنها "منظمة بطرياقية أبوية" "ذكورية"، ولم يتم إجراء أي بحث منهجي ومستقل على الإطلاق حول المساواة بين الجنسين أو قيادة المرأة داخل قرى الأطفال SOS ، بما في ذلك المواقف والمعتقدات حول حقوق الجنس البشري وحقوق المرأة ، وتجارب التمييز ، والتفاوت في الأجور والشروط ، والتوازن بين الجنسين في القيادة ، ومنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش ، وخلال عامي 2016 و 2019 ، تم إجراء عمليات تدقيق النوع البشري الاجتماعي في 31 دولة (من أصل 135 دولة) ، ومع ذلك فإن المركز العالمي الرائد في مجال النوع الاجتماعي هو شاغر حالياً ، لذا تم إيقاف هذا العمل ، وليس من الواضح إلى أي مدى تم تنفيذ توصيات المراجعة ، ولمعالجة هذه الفجوة يجري التوظيف الآن لملء منصب النوع البشري الاجتماعي ومن المقرر التخطيط لمبادرة اتحاد واسعة النطاق للنوع الاجتماعي ومبادرة حظر ومنع ممارسات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش PSEAH في وقت لاحق من هذا العام.

على الرغم من أن عملية التدقيق غير المكتملة ، توجد بعض الأدلة الكمية على عدم المساواة بين الجنسين. في عام 2016 ، أظهر بحث حول الفروق في الأجور بين موظفي هيئة كبار الامناء GSC أن النساء يتقاضين أجراً أقل بنسبة 7.8٪ من الرجال. يختلف دخل مقدمي الرعاية الأساسيين اختلافاً كبيراً حسب البلدان والمناطق ، وكنوجه ، يكون الراتب في EUCM

الذي يشكل جزء من إقليم أوروبا الوسطى والشرقية / رابطة الدول المستقلة ، أفضل مما هو عليه في المناطق الأخرى ، وعلى الصعيد العالمي لم يزداد أجر مقدمي الرعاية الأولية في قرى الأطفال SOS بشكل إيجابي كما هو الحال بالنسبة لجميع الموظفين الآخرين منذ عام 2008. هناك معدل دوران مرتفع لمقدمي الرعاية الأساسيين في قرى الأطفال SOS ، ومعظمهم من النساء (88٪ من أولياء الأمور في قرى الأطفال هم من النساء). تم تحديد الأجور وظروف العمل كأحد الأسباب لذلك.

تم إطلاق لائحة ضوابط سوء السلوك الجنسي لحظر ممارسات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش (PSEAH) فقط في عام 2020 بموارد محدودة للتنفيذ العالمي ، ولا يتم جمع أي بيانات شاملة عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش عبر الاتحاد مما يؤدي إلى ترك جميع الموظفين لمواجهة خطر التعرض للضرر ، ونظرًا للتأثير غير المتناسب للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش على النساء والفتيات ، فإن الافتقار إلى تدابير شاملة ضد هذه الممارسات المشينة يمثل تمييزًا عميقًا ، ويعزز السلطة البطريركية "الذكورية" ويساهم في ثقافة وبيئة حيث لا يوجد أي اعتراض على إساءة استخدام السلطة. ومع ذلك ، فقد بدأ تطبيق اللائحة الآن مع التنفيذ من قبل الجمعيات الأعضاء المخطط لها على مدى العامين المقبلين.

التوصيات

7.21 إجراء بحث قوي ومنهجي ومستقل حول المساواة بين الجنسين أو الدور القيادي للمرأة داخل قرى الأطفال SOS ، ويجب أن يشمل ذلك المواقف والمعتقدات حول الجنس البشري الاجتماعي وحقوق المرأة ، وتجارب التمييز ، والاختلافات في الأجور والشروط ، والتوازن بين الجنسين في أدوار القيادة والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ضع خطة عمل واضحة لمعالجة القضايا التي حددها البحث.

7.22 على وجه السرعة ، قم بتنفيذ إطار عمل إلزامي وشامل وصارم لمنع ممارسات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش (بما في ذلك إجراءات الإبلاغ والاستجابة ، والتوظيف ، وبناء القدرات ورفع الوعي) عبر الاتحاد ، ويجب أن يكون هذا إضافة إلى حماية الطفل مع الموارد المخصصة ، وينبغي مواءمة وتبسيط العمليات حيثما كان ذلك مناسباً.

الإشراف والإجراءات الحكومية المتبعة والمساءلة على الحماية

تقييم المخاطر هو الأساس لتنفيذ إطار عمل قوي لحماية الطفل. إن تطوير فهم واضح لمتى وأين وكيف تقترب المنظمة من التواصل مع الأطفال ، وما هي المخاطر التي قد يمثلها هذا الأمر وما هي الإجراءات التخفيفية التي يجب أن يتم اتخاذها هي مسؤولية أساسية على الجهات الحكومية في حين يتم إجراء تقييمات المخاطر على مستوى الجمعية العضو (MA) ، وجدت المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR أنه لا يوجد تقييم لمخاطر حماية الطفل في هيئة كبار الامناء GSC أوفي المنظمة ككل ، بما في ذلك المناطق والبرامج والوظائف والمشاريع والعمليات على جميع المستويات ولا توجد خطة تنفيذ للحماية مع الموارد المخصصة والجدول الزمنية والمسؤوليات.

التوصية

7.23 يجب على هيئة كبار الامناء GSC القيام بالتطوير والحفاظ على تقييم عالمي للمخاطر وخطة تنفيذ للاتحاد مع موارد وجدول زمنية ومسؤوليات محددة.

بالإضافة إلى ذلك ، وجدت المراجعة عدداً من الثغرات المتعلقة بحماية الطفل ، الإجراءات الحكومية المتبعة ألا وهي:

- لا تمتلك جميع المجالس الإدارية الوطنية قادة مخصصين لحماية الطفل.
- لا يخضع أعضاء المجلس الإداري الوطني لتدريب منتظم وشامل في حماية الطفل.
- كانت تشكل حماية الطفل بنداً دائماً وثابتاً في جداول أعمال اجتماعات هيئة كبار الامناء GSC خلال الشهرين الماضيين ، ولكن هذا التغيير يجب أن يكون دائماً وإلزامياً.
- لا يطلب من جميع موظفي هيئة كبار الامناء GSC الخضوع لتدريب شامل ومنتظم في حماية الطفل.
- هناك دليل على أن إجراءات منع تضارب المصالح لم تكن فعالة عبر الاتحاد.

التوصيات

7.24 تفويض قائد حماية الطفل المعين في كل مجلس إدارة وطني ، وتحديد المسؤوليات في الوصف الوظيفي المحدد.

7.25 يجب على جميع أعضاء المجلس الإداري الوطني الخضوع لتدريب منتظم وشامل في حماية الطفل ، ويجب أن يتلقى قائد حماية الطفل المعين تدريباً مكثفاً.

7.26 يجب أن تكون حماية الطفل بنداً إلزامياً في جداول أعمال اجتماعات مجلس إدارة الجمعية العضو MA.

7.27 يجب أن تكون حماية الطفل بنداً إلزامياً في جداول أعمال اجتماعات قيادة هيئة كبار الامناء GSC.

7.28 يجب أن يخضع جميع موظفي هيئة كبار الامناء إلى تدريب منتظم وشامل في حماية الطفل.

لا توجد عملية محددة وملزمة للأمانة العامة GSC لمحاسبة الجمعيات الأعضاء على حالات فشل حماية الطفل ، حيث كانت عواقب ذلك واضحة في مراجعة أجريت لحالة قُطرية واحدة عند متابعة الحوادث الخطيرة لحماية الطفل ، ورفض المجلس

الإداري الوطني قطعياً الرد بشكل مناسب بعد تحقيق جاد أو مشاركة المعلومات حول القضايا مع المكتب الدولي. هناك أدلة أخرى على أن بعض أعضاء المجلس الإداري الوطني ذاتهم ، قاموا بممارسات الترهيبية ثم قاموا بطرد المبلغين عن المخالفات من العمل بعد أن تم تسريب تفاصيلهم من قبل المكتب الدولي الإقليمي IOR.

التوصيات

7.29 يجب على هيئة كبار الامناء GSC وضع إجراءات وتبنيها لضمان أن جميع الجمعيات الأعضاء MAS لديها تدابير حماية مناسبة مطبقة ولضمان استجابتها بشكل مناسب للمخاوف عند حدوثها ، ويجب إظهار ذلك من خلال عملية تدقيق شفافة ومنتظمة ، كما ويجب أن يشمل ذلك مراجعة التدابير لمنع تضارب المصالح في التوظيف والإجراءات الحكومية.

7.30 عندما تفشل الجمعيات الأعضاء MAS في الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالحماية ، يجب أن تكون هناك عملية لمحاسبتها بما في ذلك إزالتها من الاتحاد و / أو سحب التمويل.

تعتبر حماية الطفل مسؤولية الجميع. وهذا يعني أنه لا ينبغي النظر إلى قيادات الحماية على أنها هي المسؤولة بمفردها عن جميع جوانب تنفيذ حماية الطفل في حد ذاتها حيث سيكون من المستحيل تحقيق ذلك ، ومن المحتمل أن يؤدي إلى إجهاد شديد وإرهاق أو احتراق وظيفي لتلك القيادات ، كما ويؤدي إلى خطر جعل موظفي الحماية كبش فداء لإخفاقات تنظيمية أوسع . إن هدفهم هو تقديم المشورة والدعم ووضع المعايير وتوفير إطار عمل يمكن فيه محاسبة الإدارة المباشرة على الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالحماية - ومع ذلك يجب أن يكون لديهم أقدمية وموارد كافية للقيام بذلك ويجب أن يكون هناك توثيق واضح لمسألة جميع العاملين بخصوص الحماية . إن صياغة وتفويض المساءلات المتعلقة بالحماية هي مسؤولية الإدارات والجهات الحكومية والرقابة.

التوصيات

7.31 يجب تعيين مدير دولي لحماية الطفل حيث يقدم التقارير المباشرة إلى الرئيس التنفيذي CEO وفريق عمل حماية الطفل ، وتعيين سلطة وموارد كافية لتنفيذ خطة حماية الطفل. يجب أن يكون فريق الحماية مستقلاً ومُمكنًا من التحقيق في جميع المخاوف المتعلقة بالحماية ، دون خوف أو محاباة ودون التعرض لخطر التدخل أو العرقلة غير المبررين.

7.32 يجب أن تصدر هيئة كبار الامناء GSC وثيقة تحدد بالتفصيل أدوار ومسؤوليات الحماية المحددة للموظفين على جميع المستويات. يجب أن يشمل ذلك مسؤوليات جهات الإدارات الحكومية ورقابة محددة مع جداول زمنية ومسؤوليات محددة للاستجابة للمخاوف ، إلى جانب عقوبات عدم الوفاء بهذه المسؤوليات . يجب أن يكون المدراء الوطنيون مسؤولين عن ضمان توصيل هذا الأمر وتنفيذه في جميع البرامج.

تتفاقم قضايا المساءلة والشفافية نسبةً لحقيقة أن فريق الحماية الدولي لا يتمتع بإمكانية الوصول الكامل إلى جميع وثائق وسجلات الحالة ذات الصلة عند الاقتضاء ، وهناك بعض الأدلة القوية على أن هذا قد أدى إلى تضارب في المصالح ، وتأخيرات مُطولة يمكن تجنبها ، وإمكانية التلاعب والعبث بالتحقيق.

التوصية

7.33 لمنع تضارب المصالح وتقليل التأخيرات واحتمالية التلاعب في التحقيق ، يجب على هيئة كبار الامناء GSC أن تفرض السماح لفريق الحماية الدولية بالوصول الكامل غير المقيد إلى جميع مستندات

وسجلات الحالات ذات الصلة في أي وقت ، و يجب تحديد المواعيد النهائية القياسية والإلزامية المناسبة لمشاركة مثل هذه المستندات ويجب أن يكون الامتثال شرطاً للبقاء في الاتحاد.

جودة الرعاية ودور مقدمي الرعاية الأساسيين

تشكل جودة الرعاية الجزء المهم من الحماية ، ويعتبر تعرض الطفل للضرر الأكبر إذا كان هناك فشل في جودة الرعاية ، وقد تشير حوادث حماية الطفل إلى رداءة جودة البرنامج ، فمن المرجح أن يبلغ الأطفال عن سوء المعاملة إذا كانوا واثقين من أن المنظمة تهتم بما يكفي لحمايتهم وسوف تدعمهم للوصول إلى التعافي والشفاء.

يلعب مقدمو الرعاية الأساسيون دورًا أساسيًا في حماية الأطفال من سوء المعاملة ، وعبر قرى الأطفال SOS CV فإن الغالبية العظمى (88 بالمائة) من مقدمي الرعاية الأساسيين هم من النساء (الأمهات في قرى الأطفال SOS CV) اللواتي غالبًا ما يعانين من ظروف شديدة الضعف ، وتم تقديم القليل من الإشراف أو الدعم أو التدريب لأمهات قرى الأطفال SOS المشاركات في مراجعة الحالات الخاصة بالمراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR لتولي هذا الدور المليء بالتحديات مع الأطفال الذين غالبًا ما هم من ذوي الاحتياجات المعقدة والذين ممن لديهم سجل تاريخي من الصدمة والفقدان.

التوصية

7.34 يجب أن تستثمر هيئة كبار الامناء GSC والجمعيات الأعضاء في برامج رعاية عالية الجودة عبر الاتحاد ، بما في ذلك تحسين الأجور والتدريب والظروف لمقدمي الرعاية الأولية.

تم وصف المفهوم الأولي أو الأساسي لنموذج قرى الأطفال SOS في منشور "Bound to Silence" "الالتزام بالصمت" في عام 2014 والذي ركز على حالات الإساءة بين عامي 1950 و 1990. تكونت قرية الأطفال من عدة منازل فردية يعيش فيها ما يصل إلى تسعة أطفال مع امرأة ترعى كما لو كانت في منزل ، وكانت تعمل مقدمة الرعاية كأم بديلة ، وكان عليها أن تعيش حياة عزباء من أجل تكريس كل طاقاتها واهتماماتها بالأطفال ، وشغل مدير القرية المنصب الذكوري في العائلة السورية أو المحاكاة للواقع بصفته الأب البديل ، وكان يمثل عنصر النظام والطاعة وسلطات العقوبة حيث كان هذا هو شكل النموذج العائلي الذي تم تشويبه بموقف أبوي أو بطرياركي محافظ.

ويمضي ليصف "الاقتدار إلى خبرة موظفي الرعاية من ناحية ، والمفهوم المعطى للتسلسل الهرمي النوعي بين مقدمات الرعاية الإناث في مجتمعات ذات الطابع العائلي والوظائف الإدارية الذكورية أو التي يشغلها الذكور من ناحية أخرى ، ويمكن اعتبار هذه الأمور بكونها هياكل توفر الفرصة لممارسات العنف وسوء المعاملة نحو الأطفال والشباب في قرى الأطفال SOS.

لوحظت هذه الديناميكية في الأدلة المقدمة للمراجعة حول أمهات قرى الأطفال SOS الذين رُعم أنهم فُصلوا لأنهم رفضوا تقديم "الأفضلية القائمة على الجنس البشري" إلى رجال من ذوي النفوذ داخل قرى الأطفال SOS ، وحول بعض الأطفال الذين تم ترحيلهم وإعادتهم إلى عائلاتهم الأصلية لفعلهم ذات الشيء ، ويبدو أن هناك محابة منهجية يمكن وصفها على أنها نظام للفصل العنصري حيث أصبح أولئك الأطفال وأمهات قرى الأطفال SOS الذين تلقوا معاملة تفضيلية ولكن تم إساءة معاملتهم أيضًا وفصلهم عن أولئك الذين تم تأديبهم أو حرمانهم من التعليم أو الذين فقدوا وظائفهم ، أصبحوا ضحايا المضايقات ، أو الذين تم إرسالهم إلى مخيمات اللاجئين ، وغيرها من الأعمال الانتقامية الأخرى.

في حين أنه كان هناك بعض أمهات قرى الأطفال SOS اللواتي كانوا على استعداد وقدرة على تحمل مخاطر كبيرة لحماية أطفالهن (في إحدى الحالات على سبيل المثال ، عن طريق إخفائهم عندما أرسل أحد كبار الموظفين الوطنيين أشخاصًا لإخراج هؤلاء الأطفال وتهجيرهم قسرًا) ، تم وضع معظم الأمهات في موقف غير مقبول حيث لا يمكنهن حماية أطفالهن من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية داخليًا أو خارجيًا ، وتعرضت أمهات أخريات في قرى الأطفال SOS لحرمانهن من حقوقهن مثل إرغامهن على مفارقة أطفالهن البيولوجيين . جميعهن خافرن بفقدان منازلهن وأسرهن وسبل عيشهن ومعاشاتهن التقاعدية بسبب الإبلاغ عن سوء المعاملة.

منذ وقوع العديد من الحوادث في مراجعات الحالات القُطرية، اتخذت قرى الأطفال SOS عددًا من المبادرات لتحسين وضع مقدمي الرعاية الأساسيين بما في ذلك سياسة الوعد بالرعاية لقرى الأطفال SOS، بالإضافة إلى ذلك ، تم إصدار بيان صادر عن المجلس الأعلى الدولي حول قضايا حقوق الإنسان والأطفال ذلك البيان الذي يؤثر على أمهات / آباء قرى الأطفال SOS وأطفالهم البيولوجيين ، و"توفر الأمهات " المتمكنات وذوات الشخصية القوية" / يوفر الآباء " المتمكنين وذوي الشخصية القوية" بيئة أسرية متينة لرعاية الأطفال " ، بالإضافة إلى وثيقة دعم السياسات الخاصة بآباء قرى الأطفال SOS ولم شمل أطفالهم البيولوجيين ، وتدابير الدعم الأخرى وظروف العمل الجديدة. وفي عام 2020 ، تمت الموافقة على إصدار دليل مستخدم لمهنة الوالدين في قرى الأطفال SOS من قبل فريق الإدارة.

مثل هذه التطورات تمثل تحسناً كبيراً عن الظروف السابقة ، ولكن لا يزال هناك دليل على وجود فروق نظامية في السلطة عبر الاتحاد ، ومن أجل خلق بيئة آمنة للأطفال ومقدمي الرعاية الأساسيين في قرى الأطفال SOS ، فلا بد من تدخل عاجل وشامل لتفكيك القواعد الأبوية المتشددة أو البطريكية الراسخة ، واتخاذ سياسة عدم التسامح المطلق مع انتهاكات الحقوق ، وكذلك الاستمرار في تحسين الأجور ، والتدريب ، وظروف مقدمي الرعاية الأساسيين ، ومعالجة خطر الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش حيث يشكل هذا الأخير أمراً بالغ الأهمية.

التوصيات

7.35 يجب على هيئة كبار الامناء GSC والجمعيات الأعضاء MAS إجراء بحث عالمي شامل ومستقل لفهم وضع واحتياجات وأولويات مقدمي الرعاية الأساسيين ، و يجب على كل جمعية عضو تطوير وتنفيذ خطة عمل لمعالجة القضايا التي حددها البحث ، وتحديد الموارد والجدول الزمنية والمساءلات.

7.36 يجب أن تتمسك قرى الأطفال SOS بالحقوق الكاملة لجميع مقدمي الرعاية الأساسيين ، ويجب السماح لهم بجلب أطفالهم البيولوجيين للعيش معهم أو زيارتهم ، وكذلك يجب أيضاً وضع إجراءات احترازية لضمان أنه إذا ترك مقدمو الرعاية الأساسيون عملهم ، فسيكون بإمكانهم الوصول إلى المنزل وتلقي رواتبهم – إن الخوف من فقدان منزلهم وراتبهم يعني أن هناك احتمال أقل للإبلاغ عن الحوادث .

7.37 يجب أن تضمن هيئة كبار الامناء GSC والجمعيات الأعضاء MAS أن البحث حول المساواة بين الجنسين في قرى الأطفال SOS يركز على مقدمي الرعاية الأساسيين . تأكد من أن خطة العمل الواضحة الناتجة تتناول موقف وأولويات مقدمي الرعاية الأساسيين .

7.38 يجب أن تضمن هيئة كبار الامناء GSC والجمعيات الأعضاء أن يكون إطار العمل الجديد "لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش" مناسباً لمقدمي الرعاية الأساسيين ويمكنهم الوصول إليه.

7.39 يجب على هيئة كبار الامناء GSC والجمعيات الأعضاء التشاور بشكل منهجي مع مقدمي الرعاية الأساسيين حول إنشاء وتنفيذ ومراقبة البرامج بما في ذلك تدابير حماية الطفل و منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش.

الدعم والحماية للضحايا والناجين والمبلغين عن الحوادث

وجدت المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR أنه على الرغم من وجود بعض الأمثلة على الممارسات الجيدة ، إلا أن قرى الأطفال SOS ليس لديها بروتوكول محدد لدعم جميع الضحايا والناجين من سوء المعاملة ، ولا توجد معايير أو موارد مخصصة لتنفيذ نهج يركز على الضحايا والناجين لضمان الجودة والشفافية والمساءلة.

يتم الاحتفاظ بسجلات شاملة محدودة حول نتائج إساءة معاملة الأطفال في رعاية قرى الأطفال SOS ، بالرغم من أنه قد تم تزويد المراجعة بمعلومات حول أوضاع البعض منها ، فعلى سبيل المثال لقد تم إقصاء فتاتان عن منازلهما في قرى الأطفال من قبل قرى الأطفال ذاتها والإلقاء بهما قسراً إلى الشارع بعد أن تبين حملهما وهما في سن الثالثة عشر (13) عاماً ، والفتاة الأخرى البالغة من العمر ستة عشر (16) عاماً التي زعم أنها حامل والتي ألقي بها إلى الخارج مما أدى بها إلى التشرّد بسبب سوء المعاملة كما وأجبرت على الاستغلال الجنسي المادي أو المتاجرة في الجسد. من المهم ملاحظة أنه منذ ذلك الحين تم اتخاذ التدابير اللازمة لطلب البرامج التي تدعم الفتيات الحوامل ، وفي تشرين الأول/ أكتوبر لعام 2014 أصدر المجلس الأعلى بياناً حول الفتيات المراهقات الحوامل والذي ينص بأنه يجب على قرى الأطفال SOS تقديم الدعم اللازم ضمن البرامج للأمهات المراهقات وأطفالهن ، وبالرغم من ذلك لم تتناول هذه المبادرة احتياجات الفتيات اللواتي تم التخلي عنهن مسبقاً من قبل قرى الأطفال SOS CV

شباب آخرون وصفوا حالتهم عند مغادرتهم لرعاية قرى الأطفال SOS قائلين: " لا يوجد لدينا مهارات ، إنها حياة الوعود الكاذبة ، فأنا قد كبرت دون أن أكتسب أي مهارة ، وأبلغ البعض عن أنهم يعيشون الآن في صناديق القمامة ، وقد أفاد أحد الذين تمت مقابلتهم أن هناك بعض الشباب الذين لا يستطيعون على الإطلاق المضي قدماً في حياتهم ، فهم لا يعلمون كيف ستكون نهاية المطاف ، ولا يزالون يصارعون للحصول على طعامهم ، لا يملكون الدخل على الإطلاق وأبناءهم أيضاً يزرعون تحت وطأة تلك الظروف والأوضاع القاسية

لا يتم إجراء مراجعات لممارسات الحماية الخارجية المستقلة للحالات الخطيرة بشكل منتظم وهناك خيارات محدودة للضحايا والناجين لمتابعة المساءلة ، لا سيما إذا كانت المساءلة القانونية غير ممكنة.

التوصيات

7.40 وبكونها مسألة أولويات ، يجب على هيئة كبار الامناء GSC تطوير بروتوكول واضح ومفصل ليتم تنفيذه من قبل جميع الجمعيات الأعضاء MAS يحدد كيف ستقدم قرى الأطفال SOS الدعم في الوقت المناسب لجميع الضحايا والناجين من سوء المعاملة ، ويجب أن يعتمد هذا على مستند دعم سياسة حماية الطفل بشأن تحقيقات حماية الطفل ، ولكن يجب أن يحدد بوضوح كيف ستنفذ قرى الأطفال نهجاً يركز على الضحايا/ الناجين ، كما يجب أن يتطلب الأمر أن يتم ترشيح شخص مخصص للاتصال بالعاملين للدفاع عن الناجين ومناصرتهم ، ويجب تدريب جميع الموظفين على هذا البروتوكول.

7.41 ينبغي على هيئة كبار الامناء GSC ومن خلال التشاور مع الناجين ، وضع مجموعة من المعايير ، وتخصيص الموارد لخطة دعم شاملة ومناسبة من الناحية التنموية وحساسة من الناحية الثقافية ، يتم تقديمها إلى جميع الضحايا / الناجين ، كما يجب أن يتلاءم هذا مع الاحتياجات المحددة لكل فرد وأن يشمل الدعم الطبي والنفسي عند الحاجة ، بالإضافة إلى سبل العيش والدعم التعليمي ، كما ويجب تطوير هذه الخطة من قبل الجمعيات الأعضاء MAS بالتعاون مع كل فرد ، ومع ذلك يجب توخي الحذر لضمان تلبية الاحتياجات الفورية للضحايا / الناجين (الأمّن الأساسي ، والغذاء ، والمأوى ، والاحتياجات الطبية والقانونية ، والدعم لمعالجة الصدمات ، وما إلى ذلك) حتى يتمكنوا من الموافقة على مبادرات الدعم والمساءلة والمشاركة فيها بطريقة هادفة.

7.42 يجب أن تضمن قرى الأطفال SOS أن يتم تقديم خطة دعم مناسبة لجميع الناجين ، بما في ذلك من تم تحديدهم لاحقاً ، وكذلك الموظفين السابقين والحاليين المتضررين من سوء المعاملة ، وبما يتلاءم مع المعايير المعتمدة من قبل هيئة كبار الامناء GSC مع إعداد تقارير شفافة عن النتائج طويلة الأجل لكل فرد ، ويجب أن يتعرض المدراء الوطنيين للمساءلة العامة عن ضمان تنفيذ ذلك.

7.43 يجب أن أن تنشئ هيئة كبار الامناءGSC قاعدة بيانات مركزية لتتبع الاسنجابات والردود والتحقيقات وكذلك دعم الوثائق والنتائج طويلة الأجل لجميع الضحايا والناجين على المدى الطويل.

7.44 يجب تخصيص منصب رفيع المستوى جديد لمناصرة الضحايا / الناجين والدفاع عن حقوقهم وذلك من أجل الإشراف على هذه العملية وضمان الجودة والشفافية والمساءلة.

7.45 يجب أن تضمن هيئة كبار الامناءGSC إجراء مراجعات خارجية منتظمة ومُسنقلة لممارسات الحماية في الحالات الخطيرة.

7.46 يجب أن تنفذ هيئة كبار الامناءGSC آلية تمكن الناجين من الوصول إليها مباشرة لطلب مراجعة لكيفية إدارة قضيتهم ، ويجب بذل جهود مكثفة لنشر هذه المبادرة على نطاق واسع.

8. الاستنتاج

منذ وقوع الحوادث التي تم النظر فيها من قبل المراجعة المستقلة لحماية الطفل ICSR ، تم إحراز تقدم كبير في تعزيز حماية الطفل عبر الاتحاد ، وتكثيف جهود الوقاية ، وزيادة قدرة محققى حماية الطفل وتحسين إجراءات الإبلاغ والاستجابة ، ومع ذلك ، للتقليل من مخاطر تكرار مثل هذه الحوادث ، هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات القوية والشاملة والجزرية التي يجب أن تتم على وجه السرعة لضمان قدرة قرى الأطفال SOS على الوفاء بالتزامها بخلق بيئة رعاية وحماية لكل طفل يتم الوصول إليه من خلال برامجها ، بالإضافة إلى الالتزام بالإبقاء على تلك البيئة والحفاظ عليها.

وهذا يتطلب تركيزاً مكثفاً على جودة الرعاية ودعم مقدمي الرعاية الأساسيين ، ومعالجة الثغرات في تقييم مخاطر الحماية ، والاستمرار في تحسين السياسات والعمليات والممارسات عبر الاتحاد ، وتنفيذ إطار عمل قوي لحظر الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والمضايقة الجنسية ، وتكثيف الرقابة والعلاقات مع الإدارات والجهات الحكومية ، وضمان ثقافة احترام الجميع من خلال معالجة ممارسات التنمر ، وإلقاء اللوم على الضحية ، والتمييز ، والأعراف "البطرياركية" أو الأبوية المتشددة.

ستتعرض جميع الجهود للخطر إذا فشلت قرى الأطفال SOS CVI في تمكين ودعم موظفي الحماية ، وهذا يعني حماية موظفي الحماية من التنمر والمضايقة والإرهاب (أو الاحتراق الوظيفي) والصدمات غير المباشرة ، وكذلك حماية موظفي الرعاية من أولئك الذين يسعون إلى عرقلة عملهم أو التدخل فيه أو تقويضه. ويجب القيام باستثمارات هائلة لتوسيع القدرات ، على المستويين الإقليمي والوطني ، بما في ذلك تعيين مدير حماية يقدم تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي CEO ، وتفويض مسؤوليات الحماية الواضحة للموظفين على جميع مستويات المنظمة.

يجب معاملة كل طفل على حدة وكذلك جميع الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة في رعاية قرى الأطفال SOS كما لو كانوا جزءاً من عائلة مُحبة ، بغض النظر عن وقت تعرضهم للإساءة والإيذاء ، وبغض النظر عن أعمارهم الآن ، لذلك يجب أن تكون العدالة والمساءلة والرعاية والشفاء والحماية لجميع الضحايا والناجين في صميم كل قرار ، وهذا يعني اتباع نهج عدم التسامح مطلقاً مع جميع انتهاكات حماية الطفل ، وإدارة الحالات من خلال عمليات عالية الجودة ، والتحقيقات التي يجب أن تتم دون أي خوف أو محاباة ، وإعطاء الأولوية للاستثمار في الدعم والمناصرة لجميع الناجين.

9. ملخص التوصيات

على وجه العموم
7.1 ينبغي على قرى الأطفال الدولية إعطاء الأولوية الأولى لصالح الضحايا والناجين من التصرفات المسيئة بما في ذلك الإساءة التاريخية ، وضمان تقديم الدعم بجودة عالية ومناسبة وتقديم العلاج للجميع بلا أي استثناء. 7.2 ينبغي على قرى الأطفال الدولية إعطاء الأولوية الأولى لصالح الضحايا والناجين من التصرفات المسيئة بما في ذلك الإساءة التاريخية ، وضمان تقديم الدعم بجودة عالية ومناسبة وتقديم العلاج للجميع بلا أي استثناء. 7.3 يجب أن يكون هناك نهج من عدم التهاون والتسامح مطلقاً مع الإساءة والانتهاكات بالإضافة إلى العقوبات السريعة والمتناسبة مع الجرم المرتكب من الجناة ، كلما ارتكب ذلك الانتهاك أو الإساءة. 7.4 ضمان نزاهة التحقيقات ، دون إشراك أي شخص لديه تضارب في المصالح بخصوص الحادثة في عملية التحقيق أو في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساءلة ، أما فيما يتعلق بعملية التحقيق فيجب إعطاء الأولوية للدليل على المخالفات التي ارتكبتها الأفراد الذين لا يزالون يعملون في قرى الأطفال SOS ، لا سيما إذا كان لديهم اتصال مباشر مع الأطفال أو إذا كانوا يشغلون المناصب ذات السلطة والنفوذ.
تدابير حماية الطفل داخل قرى الأطفال الدولية
7.5 يجب تخصيص الموارد الكافية للسياق المحدد لحماية الطفل، وكذلك للحساسية الثقافية لتلك الحماية أيضاً عبر الاتحاد ، في هيئة كبار الأمناء GSC (لكل من المكتب الدولي IO و المكاتب الدولية الإقليمية IORS). ويجب أن يتم تعيين تلك الموارد على أساس الاحتياجات المحددة في تقييم شامل للمخاطر. كحد أدنى ، يجب على قرى الأطفال إعطاء الأولوية المطلقة لحماية الأطفال على الأقل بقدر ما تعطي الأولوية لحماية الموارد المالية. 7.6 ضمان حصول جميع الموظفين في الجمعيات الأعضاء وهيئة كبار الأمناء GSC المشاركين في إدارة الحوادث على تدريب إدارة بعض الحالات المحددة. 7.7 ضمان تقديم الإشراف المهني ذو الصلة و/أو الدعم النفسي لجميع موظفي الحماية في قرى الأطفال SOS. 7.8 تتطلب سياسة حماية الطفل في قرى الأطفال SOS ومدونة قواعد السلوك مراجعة عاجلة لتضمن أدواراً ومسؤوليات محددة على جميع المستويات بالإضافة إلى تضمين حكم يفيد بأن أي فرد يتبين أنه فشل في الإبلاغ عن مخاوف تتعلق بالحماية ، أو فشل في التعاون بشكل كامل ، أو تسبب في عرقلة التحقيقات بأي شكل من الأشكال فإنه سيواجه العقوبات. 7.9 يجب وضع نظام إدارة الحالات المفصلة من قبل هيئة كبار الأمناء GSC وتنفيذه من قبل الجمعيات الأعضاء على وجه السرعة. يجب الاحتفاظ بسجلات مفصلة لكل حالة وبإستجابة قرى الأطفال SOS CV لتلك الحالات بلا استثناء. يجب أن تضمن هيئة كبار الأمناء GSC إجراءات عمليات مراجعة وتدقيق منتظمة لضمان استيفاء المعايير. 7.10 يجب أن تضمن الجمعيات الأعضاء المدعومة والمراقبة من قبل هيئة كبار الأمناء GSC مشاركة المجتمعات والأطفال والضحايا / والناجين بشكل منهجي في إنشاء وتنفيذ ورصد تدابير الحماية وهياكل المساءلة والبرامج الأوسع من أجل ضمان أن تكون محددة السياق ومناسبة لاحتياجات الأطفال ومتاحة للجميع . 7.11 يجب مراجعة سياسة وإجراءات الموارد البشرية العالمية بشكل عاجل ومستقل لضمان إدراج الحماية المناسبة لتصبح إلزامية عبر الاتحاد ، ويجب أن يشمل ذلك إجراءات صارمة لمنع تضارب المصالح ، ويجب استبعاد أي فرد لديه

تضارب في المصالح في التحقيقات الخاصة بالحماية من عملية اتخاذ القرارات بشأن تدابير المساءلة ، كما ويجب أن يشمل ذلك أعضاء مجلس إدارة الجمعيات الأعضاء وكذلك قرى الأطفال الدولية SOS CVI. 7.12 يجب أن تضمن هيئة كبار الامناء GSC والجمعيات الأعضاء تقييم المسؤوليات الفردية للحماية كجزء من عمليات التوظيف وإدارة الأداء والتقييم ، مع وجود موظفين مطلوبين لفهم وصياغة القيم التنظيمية والسلوك المناسب في جميع الأوقات. 7.13 يجب أن يُطلب من جميع أعضاء الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة في قرى الأطفال الدولية SOS CVI والجمعيات الأعضاء إكمال نموذج تضارب المصالح عند التوظيف ومرة أخرى سنوياً. يجب أن يؤدي عدم القيام بذلك أو عدم الإعلان عن أي تضارب في المصالح إلى اتخاذ إجراءات تأديبية بما في ذلك العزل من الوظيفة ، ويجب وضع إجراءات محددة لإدارة تضارب المصالح بما يتماشى مع القوانين المحلية.
حماية الطفل والقيادة والثقافة التنظيمية
7.14 ينبغي للقيادة على جميع مستويات الاتحاد أن تعزز الثقافة التنظيمية للحماية من خلال تطوير مبادرات استباقية رفيعة المستوى ومزودة بالموارد الكافية لتغيير وتبديل الأعراف والقيم والمواقف أو السلوكيات التي تقوض ثقافة الحماية ، تلك التي تشمل عدم احترام حقوق المرأة ، وحقوق الأطفال ، أو حقوق المجموعات الأخرى التي تعيش ظروفًا صعبة وهشة وتعاني من أسوأ ممارسات التمييز العرقي ، والتهمز أو الممارسات التعسفية، واللغة التمييزية ، ويجب وضع مؤشرات محددة وقابلة للقياس من أجل التغيير ، وكذلك مراجعتها بشكل مستقل على فترات منتظمة ، ويجب أن تكون المعلومات حول تأثير مثل هذه المبادرات شفافة ويمكن الوصول إليها في جميع أرجاء الاتحاد ، وكذلك يجب أن يكون الرئيس والرئيس التنفيذي CEO مسؤولين شخصياً عن قيادة هذه المبادرة. 7.15 كخطوة أولى ، ينبغي وضع سياسة وإجراءات قوية وضد التهمز والبلطجة ونشرها عبر الاتحاد على وجه السرعة وتحديث مدونة السلوك. 7.16 يجب أن يخضع جميع القادة للمساءلة رسمياً من خلال عملية التقييم لخلق ثقافة منفتحة وشفافة للحماية ، وكذلك لخلق نماذج شخصية للسلوكيات المناسبة والقيم التنظيمية في جميع الأوقات ، فضلاً عن ضمان قيام جميع الموظفين في المنظمة بالأمر ذاته. 7.17 عند تعيين القادة في الجمعيات الأعضاء ، وهيئة كبار الامناء GSC والهيئات الحاكمة لقرى الأطفال الدولية SOS CV يجب إعطاء الأولوية لكفاءات الحماية بما في ذلك إظهار القيم والمواقف التي تدعم ثقافة الحماية والاحترام. 7.18 يجب أن يتحمل القادة المسؤولية الشخصية لضمان إجراء تحقيق صارم وشفاف في كل حادثة من حوادث الحماية على حدة وكذلك في جميع حوادث الحماية ، بما في ذلك الحوادث التاريخية ، من قبل محققين مدربين تدريباً مناسباً. 7.19 قم بإجراء مسح أساسي عالمي شامل لإدراك مدى فهم الأطفال في رعاية قرى الأطفال SOS CV لحقوقهم ، ومسؤولية قرى الأطفال SOS CV للحفاظ على سلامتهم من انتهاكات سوء المعاملة. 7.20 يجب إعطاء الأولوية لحقوق الأطفال والشباب لكي يكونوا في مأمن من سوء المعاملة عبر ثقافة وبرامج المنظمة، ويجب توعية الأطفال والشباب بحقوقهم في أن يكونوا في مأمن من التعرض لسوء المعاملة ، وبحقوقهم أيضاً في فهم معايير السلوك التي يجب أن يتوقعوها من الأفراد والمنظمات مع واجب العناية تجاههم ، وما الذي عليهم فعله في حالة حدوث أي إساءة. يجب على كل جمعية عضو تطوير وتنفيذ خطة عمل لمعالجة هذا الجانب الحرج لمنع إساءة المعاملة ، بما في ذلك تحديد الموارد والجداول الزمنية والمسؤوليات.

7.21 إجراء بحث قوي ومنهجي ومستقل حول المساواة بين الجنسين أو الدور القيادي للمرأة داخل قرى الأطفال SOS ، ويجب أن يشمل ذلك المواقف والمعتقدات حول الجنس البشري الاجتماعي وحقوق المرأة ، وتجارب التمييز ، والاختلافات في الأجور والشروط ، والتوازن بين الجنسين في أدوار القيادة والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ضع خطة عمل واضحة لمعالجة القضايا التي حددها البحث. 7.22 على وجه السرعة ، قم بتنفيذ إطار عمل إلزامي وشامل وصارم لمنع ممارسات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش (بما في ذلك إجراءات الإبلاغ والاستجابة ، والتوظيف ، وبناء القدرات ورفع الوعي) عبر الاتحاد ، ويجب أن يكون هذا إضافة إلى حماية الطفل مع الموارد المخصصة ، وينبغي مواءمة وتبسيط العمليات حيثما كان ذلك مناسباً.	الإشراف والحوكمة والمساءلة على الحماية
7.23 يجب على هيئة كبار الامناء GSC القيام بالتطوير والحفاظ على تقييم عالمي للمخاطر وخطة تنفيذ للاتحاد مع موارد وجدول زمنية ومسؤوليات محددة. 7.24 تفويض قائد حماية الطفل المعين في كل مجلس إدارة وطني ، وتحديد المسؤوليات في الوصف الوظيفي المحدد. 7.25 يجب على جميع أعضاء المجلس الإداري الوطني الخضوع لتدريب منتظم وشامل في حماية الطفل ، ويجب أن يتلقى قائد حماية الطفل المعين تدريباً مكثفاً. 7.26 يجب أن تكون حماية الطفل بنداً إلزامياً في جداول أعمال اجتماعات مجلس إدارة الجمعية العضو MA. 7.27 يجب أن تكون حماية الطفل بنداً إلزامياً في جداول أعمال اجتماعات قيادة هيئة كبار الامناء GSC. 7.28 يجب أن يخضع جميع موظفي هيئة كبار الامناء إلى تدريب منتظم وشامل في حماية الطفل. 7.29 يجب على هيئة كبار الامناء GSC وضع إجراءات وتبنيها لضمان أن جميع الجمعيات الأعضاء MAS لديها تدابير حماية مناسبة مطبقة ولضمان استجابتها بشكل مناسب للمخاوف عند حدوثها ، ويجب إظهار ذلك من خلال عملية تدقيق شفافة ومنتظمة ، كما ويجب أن يشمل ذلك مراجعة التدابير لمنع تضارب المصالح في التوظيف والإجراءات الحكومية. 7.30 عندما تفشل الجمعيات الأعضاء MAS في الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالحماية ، يجب أن تكون هناك عملية لمحاسبتها بما في ذلك إزالتها من الاتحاد و / أو سحب التمويل. 7.31 يجب تعيين مدير دولي لحماية الطفل حيث يقدم التقارير المباشرة إلى الرئيس التنفيذي CEO وفريق عمل حماية الطفل ، وتعيين سلطة وموارد كافية لتنفيذ خطة حماية الطفل. يجب أن يكون فريق الحماية مستقلاً ومُمكنًا من التحقيق في جميع المخاوف المتعلقة بالحماية ، دون خوف أو محاباة ودون التعرض لخطر التدخل أو العرقلة غير المبررين. 7.32 يجب أن تصدر هيئة كبار الامناء GSC وثيقة تحدد بالتفصيل أدوار ومسؤوليات الحماية المحددة للموظفين على جميع المستويات. يجب أن يشمل ذلك مسؤوليات جهات الإدارات الحكومية ورقابة محددة مع جداول زمنية ومسؤوليات محددة للاستجابة للمخاوف ، إلى جانب عقوبات عدم الوفاء بهذه المسؤوليات . يجب أن يكون المدراء الوطنيون مسؤولين عن ضمان توصيل هذا الأمر وتنفيذه في جميع البرامج. 7.33 لمنع تضارب المصالح وتقليل التأخيرات واحتمالية التلاعب في التحقيق ، يجب على هيئة كبار الامناء GSC أن تفرض السماح لفريق الحماية الدولية بالوصول الكامل غير المقيد إلى جميع مستندات وسجلات الحالات ذات الصلة في أي وقت ، ويجب تحديد المواعيد النهائية القياسية والإلزامية المناسبة لمشاركة مثل هذه المستندات ويجب أن يكون الامتثال شرطاً للبقاء في الاتحاد.	

جودة الرعاية ودور مقدمي الرعاية الأساسيين
7.34 يجب أن تستثمر هيئة كبار الامناءGSC والجمعيات الأعضاء في برامج رعاية عالية الجودة عبر الاتحاد ، بما في ذلك تحسين الأجور والتدريب والظروف لمقدمي الرعاية الأولية. 7.35 يجب على هيئة كبار الامناءGSC والجمعيات الأعضاء MAS إجراء بحث عالمي شامل ومستقل لفهم وضع واحتياجات وأولويات مقدمي الرعاية الأساسيين ، و يجب على كل جمعية عضو تطوير وتنفيذ خطة عمل لمعالجة القضايا التي حددها البحث ، وتحديد الموارد والجدول الزمنية والمساءلات. 7.36 يجب أن تتمسك قرى الأطفال SOS بالحقوق الكاملة لجميع مقدمي الرعاية الأساسيين ، ويجب السماح لهم بجلب أطفالهم البيولوجيين للعيش معهم أو زيارتهم ، وكذلك يجب أيضًا وضع إجراءات احترازية لضمان أنه إذا ترك مقدمو الرعاية الأساسيون عملهم ، فسيكون بإمكانهم الوصول إلى المنزل وتلقي رواتبهم – إن الخوف من فقدان منزلهم وراتبهم يعني أن هناك احتمال أقل للإبلاغ عن الحوادث . 7.37 يجب أن تضمن هيئة كبار الامناءGSC والجمعيات الأعضاء MAS أن البحث حول المساواة بين الجنسين في قرى الأطفال SOS يركز على مقدمي الرعاية الأساسيين . تأكد من أن خطة العمل الواضحة الناتجة تتناول موقف وأولويات مقدمي الرعاية الأساسيين . 7.38 يجب أن تضمن هيئة كبار الامناءGSC والجمعيات الأعضاء أن يكون إطار العمل الجديد "منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش" مناسبًا لمقدمي الرعاية الأساسيين ويمكنهم الوصول إليه. 7.39 يجب على هيئة كبار الامناءGSC والجمعيات الأعضاء التشاور بشكل منهجي مع مقدمي الرعاية الأساسيين حول إنشاء وتنفيذ ومراقبة البرامج بما في ذلك تدابير حماية الطفل و منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحرش.
الدعم والحماية للضحايا والناجين والمبلغين عن الحوادث
7.40 وبكونها مسألة أولويات ، يجب على هيئة كبار الامناءGSC تطوير بروتوكول واضح ومفصل ليتم تنفيذه من قبل جميع الجمعيات الأعضاء MAS يحدد كيف ستقدم قرى الأطفال SOS الدعم في الوقت المناسب لجميع الضحايا والناجين من سوء المعاملة ، ويجب أن يعتمد هذا على مستند دعم سياسة حماية الطفل بشأن تحقيقات حماية الطفل ، ولكن يجب أن يحدد بوضوح كيف ستفقد قرى الأطفال نهجًا يركز على الضحايا/ الناجين ، كما يجب أن يتطلب الأمر أن يتم ترشيح شخص مخصص للاتصال بالعاملين للدفاع عن الناجين ومناصرتهم ، ويجب تدريب جميع الموظفين على هذا البروتوكول. 7.41 ينبغي على هيئة كبار الامناءGSC ومن خلال التشاور مع الناجين ، وضع مجموعة من المعايير ، وتخصيص الموارد لخطة دعم شاملة ومناسبة من الناحية التنموية وحساسة من الناحية الثقافية ، يتم تقديمها إلى جميع الضحايا / الناجين ، كما يجب أن يتلاءم هذا مع الاحتياجات المحددة لكل فرد وأن يشمل الدعم الطبي والنفسي عند الحاجة ، بالإضافة إلى سبل العيش والدعم التعليمي ، كما ويجب تطوير هذه الخطة من قبل الجمعيات الأعضاء MAS بالتعاون مع كل فرد ، ومع ذلك يجب توخي الحذر لضمان تلبية الاحتياجات الفورية للضحايا / الناجين (الامن الأساسي ، والغذاء ، والمأوى ، والاحتياجات الطبية والقانونية ، والدعم لمعالجة الصدمات ، وما إلى ذلك) حتى يتمكنوا من الموافقة على مبادرات الدعم والمساءلة والمشاركة فيها بطريقة هادفة. 7.42 يجب أن تضمن قرى الأطفال SOS أن يتم تقديم خطة دعم مناسبة لجميع الناجين ، بما في ذلك من تم تحديدهم لاحقًا ، وكذلك الموظفين السابقين والحاليين المتضررين من سوء المعاملة ، وبما يتلاءم مع المعايير المعتمدة من قبل هيئة كبار الامناءGSC مع إعداد تقارير شفافة عن النتائج طويلة الأجل لكل فرد ، ويجب أن يتعرض المدراء الوطنيين للمساءلة العامة عن ضمان تنفيذ ذلك.

7.43 يجب أن أن تنشئ هيئة كبار الامناء GSC قاعدة بيانات مركزية لتتبع الاستجابات والردود والتحقيقات وكذلك دعم الوثائق والنتائج طويلة الأجل لجميع الضحايا والناجين على المدى الطويل.

7.43 يجب أن أن تنشئ هيئة كبار الامناء GSC قاعدة بيانات مركزية لتتبع الاستجابات والردود والتحقيقات وكذلك دعم الوثائق والنتائج طويلة الأجل لجميع الضحايا والناجين على المدى الطويل.

7.44 يجب تخصيص منصب رفيع المستوى جديد لمناصرة الضحايا / الناجين والدفاع عن حقوقهم وذلك من أجل الإشراف على هذه العملية وضمان الجودة والشفافية والمساءلة.

7.45 يجب أن تضمن هيئة كبار الامناء GSC إجراء مراجعات خارجية منتظمة ومستقلة لممارسات الحماية في الحالات الخطيرة.

7.46 يجب أن تنفذ هيئة كبار الامناء GSC آلية تمكن الناجين من الوصول إليها مباشرة لطلب مراجعة لكيفية إدارة قضيتهم ، ويجب بذل جهود مكثفة لنشر هذه المبادرة على نطاق واسع.

